مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٦

مستقبل الدور الياباني في أمن الباسفيك
دراسة في تحولات العقيدة العسكرية من "الدفاع" إلى "الردع النشط"

م. د. عادي سليمان محمود

قسم العلوم السياسية–كلية القانون والعلوم السياسية–جامعة كركوك

البريد الإلكتروني Email : dr.adysuleiman@uokirkuk.edu.iq

الكلمات المفتاحية: اليابان، أمن الباسفيك، العقيدة العسكرية، الردع النشط، شرق آسيا.

كيفية اقتباس البحث

محمود، عادي سليمان ، مستقبل الدور الياباني في أمن الباسفيك دراسة في تحولات العقيدة العسكرية من "الدفاع" إلى "الردع النشط"،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، حزيران ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Future of Japan's Role in Pacific Security
A Study of the Transformation of Military Doctrine from "Defense" to "Active Deterrence"

dr. Ady Suleiman Mahmoud
Department of Political Science – College of Law and Political Science – University of Kirkuk

Keywords : Japan, Pacific Security, Military Doctrine, Active Deterrence, East Asia.

How To Cite This Article
Mahmoud, Ady Suleiman , The Future of Japan's Role in Pacific Security A Study of the Transformation of Military Doctrine from "Defense" to "Active Deterrence",Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, june 2026,Volume:16,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This study examines the future of Japan's role in Pacific security through an analysis of the transformations in Japanese military doctrine and its gradual shift from the traditional concept of "defense" toward an approach closer to "active deterrence." The importance of the topic lies in the fact that Japan represents one of the pivotal powers in East Asia, and that its security and military transformation affects not only its internal strategic structure, but also the broader security balances in the Asia-Pacific region, especially amid the growing international and regional competition in this vital area. The research aims to identify the historical and constitutional foundations that governed Japanese military doctrine after the Second World War, and to reveal the most significant regional and international variables that pushed Japan to reconsider its traditional

security philosophy. The study finds that this transformation was not merely the product of an internal dynamic, but rather a response to a set of structural shifts in the regional environment, most notably China's rise, the growing centrality of the Taiwan issue, the continuing North Korean threat, the evolving nature of the Japan-US alliance, and the expansion of the Indo-Pacific concept as a new strategic framework. The study also demonstrates that Japan has not completely abandoned the philosophy of defense that shaped its security policy for decades; rather, it has moved toward reinterpreting and broadening that philosophy in a way that allows it to play a more effective regional security role. In light of the analysis of future scenarios, the research concludes that the most likely path is Japan's continued adoption of a model of "restrained expansion inclined toward active deterrence." This model combines the development of military and technological capabilities, the strengthening of security alliances, and the expansion of regional presence, while remaining within limits imposed by constitutional constraints, political considerations, and historical sensitivities. Accordingly, Japan's future role in Pacific security is likely to become more visible and influential, without amounting to a complete break with the defensive legacy of the post-World War II era.

الملخص

يتناول هذا البحث مستقبل الدور الياباني في أمن الباسفيك من خلال دراسة التحولات التي طرأت على العقيدة العسكرية اليابانية وانتقالها التدريجي من مفهوم "الدفاع" التقليدي إلى مقاربة أقرب إلى "الردع النشط". وتنبع أهمية الموضوع من كون اليابان تمثل إحدى القوى المحورية في شرق آسيا، ومن أن تحولها الأمني والعسكري لا ينعكس على بنيتها الاستراتيجية الداخلية فحسب، بل يمتد أثره إلى مجمل التوازنات الأمنية في منطقة آسيا–الباسفيك، ولا سيما في ظل تصاعد التنافس الدولي والإقليمي في هذه المنطقة الحيوية. يسعى البحث إلى بيان الأسس التاريخية والدستورية التي حكمت العقيدة العسكرية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، والكشف عن أبرز المتغيرات الإقليمية والدولية التي دفعت اليابان إلى إعادة النظر في فلسفة أمنها التقليدية. وقد توصل البحث إلى أن هذا التحول لم يكن نتاج عامل داخلي صرف، بل جاء استجابة لجملة من التحولات البنيوية في البيئة الإقليمية، وفي مقدمتها الصعود الصيني، وتزايد مركزية قضية تايوان، واستمرار التهديد الكوري الشمالي، فضلًا عن تطور طبيعة التحالف الياباني–الأمريكي واتساع مفهوم الإندو–باسيفيك بوصفه إطارًا استراتيجيًا جديدًا. كما يبين البحث أن اليابان لم تتخلَّ بصورة كاملة عن فلسفة الدفاع التي حكمت سياستها الأمنية لعقود، لكنها

اتجهت إلى إعادة تفسيرها وتوسيع مضمونها بما يسمح لها بأداء دور أمني أكثر فاعلية في الإقليم. وفي ضوء تحليل السيناريوهات المستقبلية، خلص البحث إلى أن المسار الأرجح يتمثل في استمرار اليابان في تبني نموذج "التوسع المنضبط المائل إلى الردع النشط"، وهو نموذج يجمع بين تطوير القدرات العسكرية والتكنولوجية، وتعزيز التحالفات الأمنية، وتوسيع الحضور الإقليمي، مع البقاء ضمن حدود تفرضها القيود الدستورية والسياسية والحساسيات التاريخية. وبذلك، فإن مستقبل الدور الياباني في أمن الباسفيك مرشح لأن يكون أكثر حضورًا وتأثيرًا، من دون أن يبلغ حد القطيعة الكاملة مع الإرث الدفاعي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

المقدمة

شهدت منطقة آسيا–الباسفيك خلال العقدين الأخيرين تحولات استراتيجية متسارعة أعادت تشكيل موازين القوى الإقليمية، وغيرت من طبيعة التفاعلات الأمنية والعسكرية بين القوى الكبرى والفاعلين الإقليميين فيها. وقد أفرزت هذه التحولات بيئة جديدة اتسمت بتزايد المنافسة الجيوسياسية، واتساع نطاق التهديدات التقليدية وغير التقليدية، وتنامي أهمية الممرات البحرية الحيوية، فضلًا عن تعاظم أثر الملفات الحساسة، وفي مقدمتها الصعود الصيني، وأزمة تايوان، والبرنامج النووي الكوري الشمالي، الأمر الذي جعل أمن الباسفيك أحد أكثر ميادين التنافس الدولي حساسية في النظام الدولي المعاصر.

وفي خضم هذه البيئة المتحولة، برزت اليابان بوصفها قوة آسيوية لم تعد تكتفي بدورها الاقتصادي والتكنولوجي التقليدي، بل أخذت تتجه تدريجيًا نحو إعادة تعريف موقعها في المعادلة الأمنية الإقليمية. فبعد عقود طويلة ارتبط فيها السلوك الياباني الخارجي بقيود دستورية وسياسية وتاريخية فرضت نهجًا دفاعيًا حذرًا، أخذت طوكيو تميل بصورة متزايدة إلى تبني تصورات أمنية أكثر مرونة وفاعلية، تعكس انتقالًا تدريجيًا من فلسفة الدفاع المقيد إلى منطق الردع النشط، بما ينسجم مع طبيعة التحديات المستجدة في البيئة الإقليمية.

ولم يكن هذا التحول وليد عامل واحد، بل جاء نتيجة تفاعل جملة من المحددات الداخلية والخارجية. فمن جهة، دفعت التحولات في بنية النظام الإقليمي الآسيوي اليابان إلى مراجعة كثير من افتراضاتها التقليدية حول الأمن والدفاع. ومن جهة أخرى، أسهمت المتغيرات الدولية، ولا سيما إعادة تموضع الولايات المتحدة في الإندو–باسيفيك، وتصاعد النزعة التنافسية مع الصين، في توسيع هامش الحركة اليابانية وتشجيعها على أداء دور أمني أكثر حضورًا. كما أن تطور الخطاب السياسي والاستراتيجي داخل اليابان نفسها ساعد على إضفاء مشروعية أكبر على هذا التحول، وربطه بضرورات حماية الأمن القومي الياباني والمساهمة في استقرار الإقليم.

أولا/ أهمية البحث: – وتتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول مسألة بالغة الحساسية في العلاقات الدولية المعاصرة، تتمثل في دراسة مستقبل الدور الياباني في أمن الباسفيك في ضوء التحول الجاري في عقيدتها العسكرية. فهذه المسألة لا ترتبط باليابان وحدها، بل تتصل بمجمل التوازنات الأمنية في شرق آسيا، وبمستقبل علاقات الردع والتحالف والمنافسة في الإقليم، فضلًا عن أثرها المحتمل في شكل النظام الإقليمي الآسيوي خلال السنوات المقبلة.

ثانيا/ إشكالية البحث: – أما إشكالية البحث فتتمحور حول بيان مدى التحول الذي شهدته العقيدة العسكرية اليابانية من "الدفاع" إلى "الردع النشط"، والكشف عما إذا كان هذا التحول يمثل مجرد تعديل في الأدوات والسياسات، أم أنه يعكس انتقالًا أعمق في رؤية اليابان لدورها الإقليمي وموقعها في منظومة أمن الباسفيك. كما يثير البحث تساؤلات فرعية تتصل بالمحددات التي دفعت اليابان إلى هذا التحول، وبأبرز مظاهره العملية، وبالحدود التي قد تقف في وجهه، ثم بالسيناريوهات المستقبلية المحتملة للدور الياباني في البيئة الأمنية الإقليمية.

ثالثا/ فرضية البحث: – وينطلق البحث من فرضية مؤداها أن تصاعد التهديدات الإقليمية في آسيا–الباسفيك، ولا سيما التمدد الصيني، وتزايد مركزية قضية تايوان، واستمرار الخطر الكوري الشمالي، قد دفع اليابان إلى الانتقال التدريجي من عقيدة دفاعية تقليدية إلى سياسة ردع أكثر نشاطًا، بما يعزز حضورها الأمني في الإقليم، من غير أن يعني ذلك تحررها الكامل من القيود الدستورية والسياسية والتاريخية التي لا تزال تؤثر في اتجاهات هذا التحول وحدوده.

رابعا/ منهجية البحث: – ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع تطور العقيدة العسكرية اليابانية وتحليل العوامل المؤثرة فيها، فضلًا عن المنهج الاستشرافي لاستقراء مستقبل الدور الياباني في أمن الباسفيك في ضوء التفاعلات الإقليمية والدولية الراهنة. كما يقتضي موضوع البحث الإفادة من المنهج التاريخي بالقدر الذي يساعد على فهم جذور السياسة الأمنية اليابانية وتحولاتها اللاحقة.

خامسا/ هيكلية البحث: – أما هيكلية البحث، فقد اقتضت تقسيمه إلى مبحثين يسبقهما هذه المقدمة وتليهما خاتمة. خُصص المبحث الأول لبيان التحول في العقيدة العسكرية اليابانية من حيث أسسه التاريخية والدستورية ومحدداته الإقليمية والدولية، في حين تناول المبحث الثاني مظاهر الانتقال من الدفاع إلى الردع النشط، ثم استشراف مستقبل الدور الياباني في أمن الباسفيك في ضوء فرص التوسع وكوابح التحول.

المبحث الأول

التحول في العقيدة العسكرية اليابانية: الأسس والمحددات

لم يكن التحول الذي شهدته اليابان في مجال الأمن والدفاع تحولًا مفاجئًا أو منفصلًا عن السياق التاريخي والسياسي الذي تبلورت فيه الدولة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، بل جاء نتيجة مسار طويل من التكيف مع بيئة داخلية وخارجية متغيرة. فاليابان التي أعادت بناء نفسها بعد الهزيمة الكبرى على أساس التركيز على الاقتصاد والتنمية والاستقرار الداخلي، ظلت لعقود طويلة تتحرك ضمن حدود صارمة فرضتها اعتبارات دستورية وتاريخية وسياسية، وجعلت من الحذر العسكري سمة ملازمة لسلوكها الخارجي. غير أن هذه الحدود، على أهميتها، لم تُلغِ تمامًا حضور البعد الأمني في التفكير الاستراتيجي الياباني، وإنما جعلت التعبير عنه أكثر تحفظًا وتدرجًا.

ومع تطور البيئة الإقليمية في شرق آسيا، وازدياد حدة التنافس بين القوى الكبرى، بدأت اليابان تواجه تحديات متصاعدة لم يعد من الممكن التعامل معها بالأدوات التقليدية ذاتها. فالصعود الصيني، والتوترات في البحار الآسيوية، واستمرار التهديد الكوري الشمالي، وتبدل طبيعة التحالفات الأمنية، كلها عوامل دفعت طوكيو إلى إعادة النظر في موقعها داخل منظومة الأمن الإقليمي. ومن هنا بدأت ملامح تحول تدريجي في العقيدة العسكرية اليابانية، انتقلت بموجبه من التركيز الحصري على الدفاع المحدود إلى تبني رؤية أكثر اتساعًا لدورها في حفظ التوازن وردع التهديدات.

وانطلاقًا من ذلك، يقتضي فهم هذا التحول الوقوف أولًا على الأسس التاريخية والدستورية التي حكمت العقيدة العسكرية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم بيان المحددات الإقليمية والدولية التي دفعت اليابان لاحقًا إلى مراجعة هذا النهج والانفتاح على أدوار أمنية أكثر نشاطًا.

المطلب الأول

المحددات التاريخية والدستورية للعقيدة العسكرية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية

ارتبطت العقيدة العسكرية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية بجملة من المحددات التاريخية والدستورية التي رسمت لليابان مسارًا متميزًا عن كثير من القوى الكبرى، إذ أفضت الهزيمة العسكرية سنة ١٩٤٥ وما أعقبها من إعادة بناء الدولة إلى نشوء تصور جديد لدور اليابان في الداخل والخارج، يقوم على تقليص النزعة العسكرية، وإعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية، وربط الأمن الوطني بمظلة التحالف مع الولايات المتحدة أكثر من ربطه ببناء قوة عسكرية هجومية مستقلة[١]. اذ تؤطر هذه الفقرة بوضوح مرتكزات "عقيدة يوشيدا" التي زاوجت بين التبعية

الاستراتيجية للولايات المتحدة والنمو الاقتصادي المكثف، كصيغة تعويضية للهزيمة العسكرية وضابطاً لدستورية السلام الياباني.

وقد انعكس هذا التوجه في تبني ما عرف لاحقًا بـ مبدأ يوشيدا، نسبة إلى رئيس الوزراء الياباني شيغيرو يوشيدا، وهو المبدأ الذي قام على تركيز الدولة على إعادة الإعمار الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الداخلي، مع تقليل الأعباء العسكرية والاعتماد على الولايات المتحدة في الضمانات الأمنية الأساسية[٢]. وبهذا المعنى، فإن اليابان لم تتخلَّ عن متطلبات الأمن كليًا، وإنما أعادت ترتيب أولوياتها بطريقة جعلت الاقتصاد قاعدة القوة، والتحالف الأمريكي مظلة الحماية، والسياسة الخارجية أداة لتجنب العودة إلى صورة الدولة العسكرية التي ارتبطت بمرحلة ما قبل ١٩٤٥ [٣].

فقد سعت القيادة اليابانية منذ ٢٠١٣ للتحول من الحياد الإيجابي الى المساهمة النشطة في السلام عبر توظيف قوتها الاقتصادية لاستعادة مكانتها الدولية، بهدف الموازنة بين هويتها الاسيوية وامتدادها الهادئ بما يضمن مشاركة يابانية فاعلة ومؤثرة في الشؤون العالمية[٤].

ولم يكن هذا الخيار مجرد سياسة حكومية عابرة، بل أصبح جزءًا من البنية العامة للفكر السياسي الياباني في مرحلة ما بعد الحرب، إذ دعمت النخب السياسية المتعاقبة هذا المسار من خلال التركيز على استخدام أدوات القوة الناعمة، وتوسيع العلاقات الاقتصادية، وتعزيز الحضور الدبلوماسي في المؤسسات الإقليمية والدولية، بدلًا من السعي إلى تمثيل عسكري مباشر في محيطها الإقليمي[٥]. ولهذا اكتسبت اليابان، خلال عقود ما بعد الحرب، صورة الدولة الاقتصادية الكبرى ذات الحضور الدولي المؤثر، من غير أن تقترن هذه المكانة في الغالب بدور عسكري موازٍ لحجمها الاقتصادي والتكنولوجي[٦].

وإلى جانب المحدد التاريخي، جاء المحدد الدستوري ليمنح هذا التوجه صفة أكثر رسوخًا، ذلك أن النظام الدستوري الياباني بعد الحرب كرس فلسفة سياسية وقانونية تقوم على تقييد اللجوء إلى القوة العسكرية بوصفها أداة من أدوات السياسة الخارجية. وقد ساعد هذا الإطار الدستوري على ترسيخ تصور عام مفاده أن اليابان ينبغي أن تبقى ضمن حدود الدفاع الذاتي، وأن تبتعد عن كل ما يمكن أن يعيد إنتاج النزعة العسكرية التوسعية التي أثارت مخاوف إقليمية ودولية عميقة[٧]. حيث "يُكرس هذا المحدد الدستوري مفهوم 'الدولة المسالمة' كعقيدة قانونية وأخلاقية، حوّلت القيود العسكرية من مجرد التزام دولي إلى هوية وطنية مانعة لإعادة إنتاج القوة الصلبة في المحيط الإقليمي."

ولذلك ظل النقاش حول الأمن والدفاع في اليابان لسنوات طويلة محكومًا بهاجس مزدوج: من جهة، ضرورة حماية الدولة في بيئة دولية معقدة؛ ومن جهة أخرى، ضرورة عدم تجاوز الحدود

التي يفرضها الإرث الدستوري والتاريخي. وقد جعل هذا التوازن من العقيدة العسكرية اليابانية عقيدة دفاعية في جوهرها، حذرة في أدواتها، محدودة في نطاقها، ومتصلة اتصالًا وثيقًا بالحسابات السياسية الداخلية وبطبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة[٨].

كما أن الذاكرة التاريخية الإقليمية كان لها أثر لا يقل أهمية عن النصوص الدستورية، إذ إن الصين والكوريتين ظلّتا تنظران بحذر إلى أي توجه ياباني نحو توسيع قدراتها العسكرية، بسبب ما خلفته التجربة الإمبريالية اليابانية من آثار سياسية ونفسية عميقة في الوعي الآسيوي. ومن ثم، فإن أي محاولة يابانية لإعادة تعريف دورها الأمني كانت تواجه، فضلًا عن الاعتبارات القانونية الداخلية، بيئة إقليمية مشبعة بالريبة التاريخية والخشية من عودة اليابان إلى أداء دور عسكري يتجاوز حدود الدفاع التقليدي[٩].

ومع ذلك، فإن هذه المحددات لم تكن جامدة على نحو يمنع التكيف، بل ظلت قابلة لإعادة التفسير في ضوء تغير البيئة الاستراتيجية. فمع تعاقب الحكومات اليابانية، ولا سيما منذ نهاية الحرب الباردة، بدأ يظهر اتجاه سياسي وفكري يدعو إلى تجاوز الفهم الضيق لمبدأ الدفاع الذاتي، ويرى أن المكانة الاقتصادية والتكنولوجية الكبيرة لليابان تقتضي دورًا سياسيًا وأمنيًا أكثر اتساعًا، خاصة في ظل بيئة إقليمية مضطربة وتنافس استراتيجي متزايد في شرق آسيا[١٠]. ويعكس هذا المسار التكيفي الانتقال من 'المسالمة السكونية' إلى 'المسالمة النشطة'، حيث أصبحت إعادة تفسير القيود الدستورية أداة استراتيجية لمواءمة الهوية الوطنية مع متطلبات توازن القوى في بيئة إقليمية مضطربة.

ومن هنا يمكن القول إن العقيدة العسكرية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية تأسست ابتداءً على قيود تاريخية ودستورية واضحة، لكنها لم تبق ثابتة تمامًا، بل احتفظت داخليًا بإمكانات التحول التدريجي. وقد أسهم هذا الأمر في الانتقال من مرحلة الدفاع المقيد إلى مرحلة أكثر مرونة، ظهرت فيها اتجاهات فكرية وسياسية تدفع نحو إعادة تعريف الأمن القومي الياباني، وتوسيع أدوار الدولة في محيطها الإقليمي، وهو ما مهد لاحقًا لبلورة مفهوم أكثر قربًا من الردع النشط[١١].

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن المحددات التاريخية والدستورية لم تكن عائقاً مطلقاً أمام تطور العقيدة العسكرية اليابانية، بقدر ما كانت إطاراً ناظماً لعملية تحول متدرجة؛ حيث نجحت طوكيو في الانتقال من "المسالمة المقيدة" إلى "الواقعية الاستراتيجية"، معيدةً صياغة هويتها الدفاعية بما يضمن الموازنة بين إرث الماضي السلمي ومتطلبات الردع المشترك في بيئة دولية شديدة التعقيد.

المطلب الثاني

المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في انتقال اليابان من الدفاع إلى الردع النشط

لم يكن التحول الياباني من عقيدة دفاعية مقيدة إلى مقاربة أقرب إلى الردع النشط نتيجة مراجعة داخلية مجردة، بل ارتبط قبل كل شيء بتحول البيئة الإقليمية المحيطة بها إلى بيئة أكثر اضطرابًا وتعقيدًا. فشمال شرق آسيا لم يعد فضاءً قابلاً للإدارة من خلال التوازنات التقليدية أو الاعتماد الكامل على الضمانة الأمريكية دون تطوير أدوات يابانية موازية، بل أصبح ساحة تتقاطع فيها مصالح الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان، وتتداخل فيها عوامل الصراع والردع والتحالف في آن واحد(١٢).

ويُعد الصعود الصيني العامل الأكثر تأثيرًا في إعادة تشكيل الإدراك الياباني للتهديدات. فالصين لم تعد مجرد قوة آسيوية صاعدة في بعدها الاقتصادي، وإنما تحولت إلى فاعل استراتيجي يعمل على توسيع نفوذه البحري والعسكري والسياسي في شرق آسيا، الأمر الذي انعكس على طبيعة البيئة الأمنية المحيطة باليابان، ولا سيما في البحار والممرات الحيوية. وقد أفضى ذلك إلى تعاظم الشعور الياباني بأن استمرار التمسك الحرفي بفلسفة الدفاع التقليدي لم يعد كافيًا لضمان التوازن الإقليمي، خاصة مع تزايد مؤشرات التنافس الجيوبوليتيكي الصيني–الأمريكي، وتداخل هذا التنافس مع المجال الحيوي الياباني بصورة مباشرة(١٣).

فبروز الصعود العسكري الصيني وتزايد الأنشطة في بحر الصين الشرقي والجنوبي كأبرز المحفزات لطوكيو لإعادة تقييم قدراتها الدفاعية. يضاف إلى ذلك التهديد الصاروخي والنووي المستمر من كره الشمالية، مما جعل مفهوم "الدفاع الحصري" غير كافٍ لمواجهة تهديدات عابرة للحدود تتطلب ضربات استباقية أو "قدرات هجوم مضاد" لتعطيل منصات الإطلاق(١٤).

ولا يقف أثر الصعود الصيني عند حدود تزايد القدرات العسكرية، بل يمتد إلى محاولة إعادة صياغة التوازنات الإقليمية ذاتها. فالدراسات التي تناولت البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا تشير بوضوح إلى أن المنطقة باتت تتسم بتزايد التحالفات والمحاور الثنائية والثلاثية، وبسعي القوى الفاعلة إلى توسيع أدوارها في ظل ضعف الاستقرار الإقليمي وغياب الثقة المتبادلة، وهو ما جعل اليابان تنظر إلى الصعود الصيني ليس باعتباره متغيرًا عابرًا، بل بوصفه تحولًا بنيويًا يفرض عليها مراجعة موقعها الأمني والاستراتيجي(١٥).

وإلى جانب العامل الصيني، برز التهديد الكوري الشمالي بوصفه أحد المحركات الأساسية لتعديل الرؤية اليابانية للأمن. فالبرنامج النووي والصاروخي لكوريا الشمالية لم يقتصر أثره على كونه مصدر قلق سياسي، بل تحول إلى عنصر ضغط مباشر على التفكير الاستراتيجي

الياباني، لأن الخطر الصاروخي والنووي في منطقة شمال شرق آسيا أعاد إلى الواجهة فكرة أن اليابان تواجه تهديدًا فعليًا ومباشرًا لا يمكن معالجته فقط عبر الردع الأمريكي، بل يحتاج أيضًا إلى رفع جاهزية الدولة اليابانية وتوسيع نطاق استعدادها الدفاعي والردعي[١٦]ومن هنا غدا الملف الكوري الشمالي أحد المبررات التي استندت إليها الدعوات اليابانية إلى تعزيز القدرات العسكرية وتوسيع وظائفها العملياتية.

كما شكلت قضية تايوان متغيرًا بالغ الأهمية في هذا التحول. فتايوان لم تعد في الحسابات الاستراتيجية اليابانية مجرد ملف صيني–أمريكي خارجي، بل أصبحت ترتبط بصورة وثيقة بأمن اليابان نفسه، نظرًا إلى موقعها الجغرافي، وإلى اتصالها بالممرات البحرية الحيوية، وإلى كون أي تصعيد بشأنها قد يُحدث اختلالًا واسعًا في أمن شرق آسيا بأسره. ولهذا أخذ الموقف الياباني من قضية تايوان يزداد حساسية مع ما بعد الحرب الباردة، ثم مع تصاعد التوترات الأخيرة، بما عكس إدراكًا متزايدًا لدى النخبة اليابانية بأن أمن تايوان بات جزءًا من معادلة الردع الإقليمي التي تمس اليابان بصورة غير مباشرة، بل وربما مباشرة في بعض السيناريوهات[١٧].

وقد ازدادت خطورة هذا العامل مع تصاعد التنافس الأمريكي–الصيني حول تايوان، لأن هذا التنافس لا يبقى محصورًا في بعده الثنائي، بل يمتد إلى إعادة تموضع الحلفاء والشركاء الإقليميين، وفي مقدمتهم اليابان. فكلما أصبحت تايوان نقطة ارتكاز في الصراع على النفوذ في شرق آسيا، زادت حاجة اليابان إلى إعادة تعريف دورها من مجرد طرف محاط بالمخاطر إلى طرف مساهم في ترتيبات الردع والتوازن الإقليمي[١٨]. وهذا ما يفسر تقارب الخطاب الياباني مع التصورات الأمريكية بشأن أهمية الحفاظ على الاستقرار في محيط تايوان، دون أن يعني ذلك بالضرورة التخلي عن الحذر السياسي التقليدي، لكنه يؤشر بوضوح إلى اتساع المجال الأمني الياباني.

فقد فرضت الحرب الروسية الأوكرانية تحولاً في الإدراك الياباني لسلامة النظام الدولي، حيث تخشى طوكيو من تكرار السيناريو في "مضيق تايوان". هذا المتغير، معطوفاً على الضغوط الأمريكية لإعادة توزيع أعباء الأمن (Burden Sharing) ضمن استراتيجية "المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة"، دفع اليابان لتكون ركيزة أساسية في الردع المتكامل مع الحلفاء (مثل تحالف QUAD)، بدلاً من الاعتماد الكلي الساكن على المظلة الأمريكية[١٩].

ومن المتغيرات المهمة أيضًا طبيعة التحالف الياباني–الأمريكي، إذ أسهم هذا التحالف في نقل اليابان من مرحلة الاتكال الأمني شبه الكامل إلى مرحلة الشراكة الأمنية الأكثر فاعلية. فمع تصاعد التنافس مع الصين، لم تعد واشنطن تنظر إلى اليابان بوصفها مجرد قاعدة ارتكاز أو

حليف دفاعي محدود الوظائف، بل باعتبارها شريكًا رئيسًا في هندسة التوازنات الآسيوية. وقد دفع ذلك اليابان إلى تطوير قدراتها، وتعزيز تعاونها الدفاعي، والانخراط بدرجة أكبر في آليات التنسيق الأمني والعسكري، بما جعل التحالف مع الولايات المتحدة ليس فقط عامل حماية، بل أيضًا عامل تحفيز على توسيع الدور الياباني نفسه[٢٠].

ويُضاف إلى ما تقدم أن صعود مفهوم الإندو–باسيفيك بوصفه فضاءً استراتيجيًا جديدًا قد وسّع من نطاق التفكير الياباني في الأمن. فاليابان لم تعد معنية فقط بحدودها المباشرة أو ببيئة شمال شرق آسيا بمعناها الضيق، وإنما باتت تتحرك ضمن رؤية أوسع تربط أمنها بأمن المجال الممتد من المحيط الهندي إلى المحيط الهادئ، وهو ما يفسر تزايد الاهتمام الياباني بالممرات البحرية، وبأمن الملاحة، وببناء شبكات شراكة أوسع مع القوى الآسيوية والدولية في هذا الفضاء[٢١]. وهذا الاتساع في النطاق الجغرافي للتفكير الأمني يمثل في ذاته تحولًا مهمًا من الدفاع الإقليمي الضيق إلى الردع ذي الأبعاد الأوسع.

ولا يمكن إغفال أن تغير بنية النظام الإقليمي الآسيوي أسهم بدوره في تعزيز هذا الاتجاه. فالمنطقة لم تعد محكومة بمعادلات مستقرة أو بهيكل أمني واضح قادر على ضبط التفاعلات بين القوى الكبرى، بل أصبحت ساحة مفتوحة على احتمالات التصعيد، وسباق التسلح، وبروز التحالفات المرنة، وتزايد عدم اليقين. وفي مثل هذه البيئة، يصبح من الطبيعي أن تعيد اليابان تقييم عقيدتها العسكرية بما ينسجم مع منطق الردع والمبادرة الاستراتيجية، لا بمنطق الاكتفاء بالدفاع السلبي أو الحذر التاريخي وحده[٢٢].

ومن ثم، يمكن القول إن انتقال اليابان من الدفاع إلى الردع النشط لم يكن تعبيرًا عن نزعة داخلية منعزلة نحو العسكرة، وإنما جاء استجابة لتحولات بنيوية في محيطها الإقليمي والدولي. فقد أنتج الصعود الصيني، والتهديد الكوري الشمالي، ومركزية تايوان، وتطور التحالف مع الولايات المتحدة، وصعود فضاء الإندو–باسيفيك، بيئة جديدة دفعت اليابان إلى إعادة تعريف أمنها القومي، وتوسيع أدواته، والاقتراب أكثر من منطق الردع الفاعل. وبهذا المعنى، فإن المتغيرات الإقليمية والدولية لم تكن مجرد عوامل ضغط على العقيدة العسكرية اليابانية، بل كانت الإطار الذي أعاد تشكيلها وفتح الباب أمام تحولها التدريجي[٢٣].

إن انتقال اليابان نحو "الردع النشط" هو نتاج تضافر عوامل تهديد مباشرة (الصين، كوريا الشمالية)، وارتباطات استراتيجية (تايوان، أوكرانيا)، وضغوط حليفة (تطوير الشراكة مع واشنطن)، مما جعل "الدفاع السلبي" خياراً غير واقعي في بيئة إقليمية تتسم بسباق التسلح وعدم اليقين.

تخلص الدراسة في هذا المبحث إلى أن العقيدة العسكرية اليابانية قد غادرت مربع "الجمود الدستوري" تحت وطأة التهديدات الإقليمية المتصاعدة والضغوط الدولية، ليتشكل بذلك واقع استراتيجي جديد يتجاوز قيود المادة التاسعة. وهذا التحول في المرتكزات والمحددات هو ما مهد الطريق عملياً للانتقال نحو "الردع النشط"، وهو ما سيتم استعراض مظاهره وآليات تنفيذه، مع استشراف مستقبله، في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

مستقبل الدور الياباني في أمن الباسفيك بين متطلبات الردع وحدود التحول

إذا كان التحول في العقيدة العسكرية اليابانية قد ارتبط بجملة من المحددات التاريخية والدستورية والإقليمية التي دفعت اليابان إلى إعادة النظر في فلسفة أمنها التقليدية، فإن الأهم من ذلك يتمثل في الكيفية التي انعكس بها هذا التحول على طبيعة الدور الياباني في البيئة الآسيوية، ولا سيما في فضاء الباسفيك الذي بات يمثل مركزًا حساسًا للتنافس الدولي. فالمسألة لم تعد مقتصرة على زيادة نسبية في الإنفاق العسكري أو تعديل بعض السياسات الدفاعية، بل أصبحت تتصل بإعادة تعريف أوسع لوظيفة اليابان الأمنية، وحدود مشاركتها في حفظ التوازن الإقليمي، وموقعها في ترتيبات الردع والتحالف في شرق آسيا.

وقد أفضى هذا التحول إلى بروز معالم دور ياباني أكثر نشاطًا، يقوم على توسيع المجال الوظيفي للقوة، وربط الأمن الوطني الياباني بأمن الإقليم بصورة أوثق، والسعي إلى تجاوز الفهم الضيق للدفاع الذاتي باتجاه تصور أكثر مرونة للردع والاستجابة للمخاطر. غير أن هذا الاتجاه لا يتحرك في فراغ، بل يظل محكومًا بقيود داخلية تتصل بالدستور والثقافة السياسية والذاكرة التاريخية، كما يتأثر بقيود خارجية ترتبط بحسابات القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة والصين، وطبيعة الأزمات التي قد يشهدها الإقليم في المستقبل. ومن ثم، فإن بحث مستقبل الدور الياباني في أمن الباسفيك يقتضي الوقوف أولًا على أبرز مظاهر الانتقال العملي من الدفاع إلى الردع النشط، ثم الانتقال بعد ذلك إلى استشراف المسارات المحتملة لهذا الدور، في ضوء ما يتيحه الواقع الإقليمي من فرص وما يفرضه من قيود.

المطلب الأول

مظاهر التحول الياباني من "الدفاع" إلى "الردع النشط"

تجلّى التحول الياباني من عقيدة الدفاع التقليدي إلى مقاربة أقرب إلى الردع النشط في عدد من المظاهر العملية التي أظهرت أن اليابان لم تعد تتحرك ضمن حدود الانكفاء الأمني السابق، بل أخذت توسع تدريجيًا من وظائف قوتها العسكرية ومن تصوراتها للدور الذي ينبغي أن تؤديه في

محيطها الإقليمي. وقد بدا هذا التحول واضحًا في الخطاب السياسي، وفي التشريعات الأمنية، وفي طبيعة التعاون العسكري والتحالفي، فضلًا عن تنامي الارتباط بين الأمن الياباني وبين معادلات التوازن الإقليمي في شرق آسيا[٢٤].

وتمثل الاستراتيجية اليابانية الجديدة قطيعة مع عقيدة "الدفاع الحصري" لصالح "الردع المشترك" وامتلاك قدرات الهجوم المضاد تحت مظلة الأمن الجماعي. ويحول هذا التموضع طوكيو إلى فاعل استراتيجي مبادر يعيد تعريف دستوره الدفاعي لمواجهة التحديات المتصاعدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ[٢٥].

ومن أبرز هذه المظاهر إعادة تفسير مفهوم الدفاع الذاتي نفسه. فاليابان، التي ظلت لعقود طويلة تفسر هذا المفهوم تفسيرًا ضيقًا يحصره في حماية الإقليم الوطني المباشر، أخذت تميل تدريجيًا إلى توسيع مضمونه بحيث يشمل أدوارًا أوسع تتصل بالمساندة اللوجستية، ودعم الحلفاء، والمشاركة غير المباشرة في إدارة التهديدات التي تقع خارج الحدود اليابانية لكنها تمس أمنها القومي أو تؤثر في توازنات الإقليم[٢٦]. وهذا التطور يعكس انتقالًا من الدفاع الجامد إلى الردع المرن الذي لا يكتفي برد الخطر عند وقوعه، بل يسعى إلى منعه عبر بناء قدرة أكبر على الحضور والتأثير.

ويرتبط بذلك تطوير القدرات العسكرية والتكنولوجية اليابانية، إذ لم تعد اليابان تنظر إلى قوتها الاقتصادية والتكنولوجية باعتبارها بديلًا كاملًا عن القوة الصلبة، بل بدأت تتعامل معها بوصفها قاعدة لتحويل بعض عناصر القوة الوطنية إلى قدرات أمنية وعسكرية أكثر فاعلية. وأن اليابان سعت إلى ترجمة قوتها الاقتصادية إلى قوة أمنية تناسب حجمها في القرن الجديد، واهتمت بتعزيز بنيتها التكنولوجية، وتوسيع مجال الاستخدامات الدفاعية، بما في ذلك تطوير المؤسسات البحثية والتقنية ذات الصلة بالتكنولوجيا العسكرية والدفاعية[٢٧]. وبذلك أصبح البعد التكنولوجي أحد أهم وسائل الردع الياباني الحديث.

فقد انتهجت اليابان سياسة "القدرة على المبادأة" من خلال زيادة ميزانية الدفاع لتصل إلى ٢% من الناتج المحلي الإجمالي، مع التركيز على اقتناء صواريخ بعيدة المدى (مثل "توماهوك" الأمريكية) وتطوير صواريخ "Type 12" المحلية. هذا التوسع النوعي يهدف إلى خلق ردع مادي يحرم الخصم من ميزة التفوق الصاروخي في المنطقة[٢٨].

كما ظهر التحول أيضًا في تعديل الإطار التشريعي المنظم لاستخدام القوة. فقد شهدت اليابان، ولا سيما في العقدين الأخيرين، تحولات قانونية وسياسية سمحت بتوسيع وظائف قواتها، وأعطت للحكومة مجالًا أكبر للتحرك في حالات الدعم الأمني والعسكري للحلفاء أو الشركاء، وهو ما

كان يعد في الماضي تجاوزًا غير مقبول لحدود الدور الياباني التقليدي. وتبرز أهمية هذا التطور في أنه منح التحول من الدفاع إلى الردع النشط مضمونًا قانونيًا ومؤسساتيًا، فلم يعد مجرد خطاب سياسي أو طموح استراتيجي، بل أصبح جزءًا من هندسة القرار الأمني الياباني[٢٩].

وتمثلت في مراجعة وثائق الأمن القومي (ديسمبر ٢٠٢٢)، حيث أقرت طوكيو صراحةً حقها في امتلاك "قدرات الهجوم المضاد" (Counterstrike Capabilities). هذا التحول يُخرج المادة التاسعة من الدستور من تفسيرها السكوني إلى تفسير مرن يسمح بضرب قواعد العدو قبل انطلاق الهجوم، تحت مسمى "الدفاع عن النفس الوقائي"[٣٠].

ومن المظاهر المهمة كذلك تعميق التحالف الياباني–الأمريكي وتحويله من علاقة حماية أحادية الاتجاه نسبيًا إلى علاقة شراكة أمنية أكثر توازنًا وفاعلية. فاليابان لم تعد مجرد مستفيد من المظلة الأمريكية، بل باتت طرفًا أكثر انخراطًا في ترتيبات الدفاع والتخطيط والتنسيق الإقليمي. وقد ساعد هذا التطور على رفع مستوى الثقة اليابانية بقدرتها على لعب دور أمني أوسع، وفي الوقت نفسه جعل واشنطن أكثر اعتمادًا على طوكيو في ترتيبات التوازن الآسيوي، خصوصًا في مواجهة الصين وفي سياق إدارة الأزمات المحتملة في شرق آسيا[٣١].

ويُضاف إلى ذلك اتساع المجال الجغرافي والإستراتيجي للإدراك الأمني الياباني. فاليابان لم تعد تقصر رؤيتها للأمن على الدفاع عن الأرخبيل الياباني أو عن المجال المحيط به مباشرة، بل باتت تربط أمنها بأمن البحار المفتوحة، وبحر الصين الشرقي والجنوبي، وممرات الطاقة والتجارة، فضلاً عن الفضاء الأوسع للإندو–باسيفيك. إن هذا الاتساع في الإدراك الأمني يعبّر في حقيقته عن تحول عميق من منطق الدفاع المحلي الضيق إلى منطق الردع الإقليمي الذي يرى في استقرار المجال البحري والجيواستراتيجي الأوسع شرطًا من شروط الأمن الوطني الياباني[٣٢].يُجسد هذا التحول انتقالاً من "الاستراتيجية الانكماشية" إلى "الأمن الشامل"، حيث باتت طوكيو تتبنى عقيدة تربط بين العمق الجيوسياسي العابر للحدود وضمانات الأمن القومي، لمواجهة التهديدات الهيكلية في الإندو–باسيفيك.

ولعل من أكثر المؤشرات دلالة على هذا التحول الانتقال من الحذر السياسي إلى المبادرة النسبية في التعامل مع التهديدات الإقليمية. فاليابان لم تعد تتبنى موقع المتلقي السلبي للمخاطر، بل صارت أكثر استعدادًا للمشاركة في صناعة الاستجابة الإقليمية لها، سواء عبر تقوية قدراتها الذاتية، أو عبر توسيع نطاق التنسيق مع الحلفاء، أو عبر إسناد خطابها الأمني إلى مفاهيم جديدة مثل السلام الاستباقي أو الأمن الإقليمي المشترك. وهذا التطور يعكس بوضوح أن اليابان بدأت تنظر إلى نفسها بوصفها فاعلًا أمنيًا يجب أن يشارك في الردع، لا مجرد دولة محمية

تترك هذه المهمة لغيرها[٣٣].يُؤشر هذا الانتقال نحو "الفاعلية الاستراتيجية" على رغبة طوكيو في التحرر من التبعية الأمنية التقليدية، لترسيخ دورها كقطب موازن يمتلك المبادرة في صياغة معادلات الردع الإقليمي بما يتجاوز دور "الحليف المتلقي".

غير أن هذا التحول لا يعني أن اليابان خرجت نهائيًا من إطارها الدفاعي التقليدي، بل الأدق أنه أعاد تشكيل هذا الإطار من الداخل. فالخطاب الياباني ما زال يحرص على تقديم التوسع في القدرات العسكرية والأمنية ضمن لغة دفاعية ووقائية، ويتجنب غالبًا مفردات العسكرة الصريحة، وذلك اتقاءً للحساسيات الداخلية والإقليمية. إلا أن المضمون العملي لهذا التطور يكشف أن اليابان باتت تتجه نحو نموذج من الردع النشط يقوم على التهيؤ المسبق، وبناء القدرة، وتعزيز التحالف، وتوسيع مجال التدخل غير المباشر في حفظ التوازن الإقليمي[٣٤].

استهدف إستراتيجية الأمن القومي الجديدة مضاعفة الميزانية الدفاعية لتقفز من ٥٤ مليار دولار حالياً إلى نحو ٨٠ ملياراً بحلول عام ٢٠٢٧. ويعكس هذا التوجه تحولاً جذرياً في الإنفاق العسكري الياباني لتعزيز قدرات الردع خلال السنوات الخمس القادمة[٣٥].

ومن ثم، فإن مظاهر التحول الياباني لا يمكن اختزالها في زيادة الإنفاق العسكري أو في سن بعض التشريعات الجديدة فقط، بل ينبغي النظر إليها بوصفها أجزاء من عملية أعمق لإعادة تعريف الدور الياباني في أمن الباسفيك. فاليابان تتحرك اليوم، بدرجات متفاوتة، من موقع الدولة التي تكتفي برد الخطر على حدودها إلى موقع الدولة التي تسهم في منع تشكل الخطر أصلًا، أو في إدارته ضمن منظومة تحالفات وردع أوسع. وهذا هو جوهر الانتقال من "الدفاع" إلى "الردع النشط"[٣٦]. يعكس هذا التحول "إعادة صياغة بنيوية" للهوية الاستراتيجية اليابانية، حيث انتقلت طوكيو من منطق "الاستجابة للأزمات" إلى منطق "إدارة البيئة الأمنية"، مما يجعل الردع النشط أداةً جيوسياسية استباقية لضمان التوازن في المحيط الهادئ.

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن مظاهر التحول الياباني من "الدفاع" إلى "الردع النشط" لم تعد مجرد تبدلات في الخطاب السياسي، بل أصبحت واقعاً مؤسسياً وقانونياً وعسكرياً ملموساً. فقد نجحت طوكيو في الانتقال من التفسير السكوني للمادة التاسعة من الدستور إلى تفسير حركي مرن، أتاح لها امتلاك "قدرات الهجوم المضاد" ومضاعفة الإنفاق العسكري لتعزيز قوتها الصلبة.

إن هذا التحول العملي، الذي شمل تعميق الشراكة الاستراتيجية مع واشنطن وتوسيع المدى الجغرافي للأمن القومي ليشمل فضاء "الإندو–باسيفيك"، يعكس رغبة يابانية جادة في التحول من "دولة محمية" إلى "فاعل أمني مبادر". وبالرغم من حرص اليابان على تغليف هذا التطور بلغة

"السلام الاستباقي" لتجنب الحساسيات التاريخية، إلا أن الجوهر الحقيقي يكمن في سعيها لامتلاك أدوات ردع مادية وتقنية قادرة على منع تشكل التهديدات قبل وصولها إلى الأرخبيل، مما يجعل من "الردع النشط" الركيزة الجديدة للهوية الأمنية اليابانية في مواجهة اضطرابات شرق آسيا.

المطلب الثاني

السيناريوهات المستقبلية للدور الياباني في أمن الباسفيك

يقتضي استشراف مستقبل الدور الياباني في أمن الباسفيك الانطلاق من حقيقة مفادها أن اليابان لم تعد تتحرك داخل بيئة إقليمية ثابتة أو داخل إطار أمني تقليدي يمكن التنبؤ بمساراته بسهولة، بل أصبحت جزءًا من فضاء استراتيجي مفتوح على احتمالات متعددة، تتداخل فيه المنافسة بين القوى الكبرى، وتتقاطع فيه حسابات الردع والتحالف والتسابق التكنولوجي والعسكري. ومن ثم، فإن مستقبل الدور الياباني لا يمكن حصره في اتجاه واحد، وإنما يتحدد وفق جملة من السيناريوهات التي تتوقف على مستوى التهديدات الإقليمية، ومدى تماسك التحالف الياباني–الأمريكي، وطبيعة السلوك الصيني، ومآلات قضية تايوان، واستمرار الخطر الكوري الشمالي، فضلًا عن حدود القبول الداخلي الياباني بتوسيع الدور الأمني والعسكري[٣٧].

ويبدو أن السيناريو الأول هو سيناريو التوسع المنضبط، وهو أكثر السيناريوهات واقعية في المدى المنظور. ويقوم هذا السيناريو على استمرار اليابان في تعزيز قدراتها الدفاعية والعسكرية، وتوسيع أدوارها الأمنية، لكن ضمن حدود محسوبة لا تصل إلى حد القطيعة الكاملة مع فلسفة الدفاع الذاتي التقليدية. ففي ظل هذا المسار، ستواصل اليابان زيادة انخراطها في ترتيبات الردع الإقليمي، وتوثيق شراكاتها وتحالفاتها، وتطوير أدواتها التكنولوجية والعسكرية، من دون أن تقدم على تحولات جذرية قد تثير اضطرابات داخلية أو ردود فعل إقليمية حادة[٣٨]. ويبدو هذا السيناريو مرجحًا لأن اليابان، رغم اندفاعها نحو دور أكثر نشاطًا، ما زالت حريصة على تغليف تحركاتها بخطاب دفاعي وقائي، وعلى مراعاة الحساسية التاريخية داخليًا وخارجيًا.

أما السيناريو الثاني فيتمثل في الردع النشط المتصاعد، وهو سيناريو يرتبط بتفاقم البيئة التهديدية في شرق آسيا، ولا سيما إذا استمر الصعود الصيني بوتيرة أعلى، أو تطورت أزمة تايوان إلى مستويات أكثر خطورة، أو ازداد التهديد الكوري الشمالي من حيث القدرات والتصعيد السياسي والعسكري. ففي مثل هذا السياق، قد تجد اليابان نفسها مضطرة إلى الانتقال من التوسع المنضبط إلى مستوى أعلى من الردع، يقوم على زيادة أكبر في الإنفاق العسكري، وتوسيع أوضح في وظائف القوة، وتعميق أوسع في أدوارها ضمن التحالفات والترتيبات الأمنية

الإقليمية[٣٩]. وفي هذا السيناريو، لا تعود اليابان مجرد داعم للاستقرار الإقليمي، بل تصبح أحد أعمدة توازن القوة في الإندو–باسيفيك، بما يقرّبها أكثر من موقع الفاعل الردعي المباشر.

ويكتسب هذا السيناريو قدرًا معتبرًا من الوجاهة التحليلية إذا أخذنا في الاعتبار ما تشير إليه الدراسات الخاصة بالبيئة الأمنية في شمال شرق آسيا من أن المنطقة تتسم أصلًا بتزايد التحالفات، وباحتدام المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، وبضعف الثقة بين الفاعلين الإقليميين، وهي كلها عوامل تجعل أي أزمة كبرى كفيلة بدفع اليابان إلى تجاوز الحذر التقليدي نحو تبني سياسات أكثر صراحة في الردع والموازنة[٤٠]. كما أن اقتراب قضية تايوان من مركز الحسابات اليابانية، وازدياد ارتباط أمن اليابان بأمن المجال البحري الأوسع، يعزز من احتمالية هذا المسار إذا تدهورت أوضاع الإقليم بصورة أكبر[٤١].

وفي مقابل ذلك، يبرز السيناريو الثالث، وهو سيناريو الارتداد النسبي نحو الحذر. ويقوم هذا السيناريو على فرضية أن اليابان، رغم ما أحرزته من تحول في عقيدتها الأمنية، قد تواجه حدودًا داخلية وخارجية تكبح اندفاعها نحو ردع أكثر اتساعًا. فمن الناحية الداخلية، لا تزال الثقافة السياسية اليابانية متأثرة إلى حد بعيد بإرث ما بعد الحرب وبحساسية المجتمع تجاه الانخراط العسكري الواسع. كما أن النصوص الدستورية، وإن خضعت لتفسيرات أكثر مرونة، ما زالت تشكل قيدًا رمزيًا وسياسيًا مهمًا على أي تحول جذري في بنية القوة اليابانية ووظائفها[٤٢]. ومن الناحية الخارجية، فإن أي توسع ياباني سريع أو حاد قد يثير مخاوف الصين والكوريتين ويولد ردود فعل مقابلة تزيد من تعقيد البيئة الإقليمية بدلًا من ضبطها.

ويفترض هذا السيناريو أن طوكيو قد تختار، أو تُدفع، إلى الحفاظ على سقف معين من التحول، بحيث تستمر في تطوير أدوات الردع ضمن حدود محدودة، من غير أن تنتقل إلى دور أمني واسع النطاق أو إلى مساهمة مباشرة عالية الكثافة في أزمات الإقليم. وقد يتعزز هذا المسار إذا طرأت انفراجات نسبية في البيئة الإقليمية، أو إذا تراجعت حدة الصراع الأمريكي–الصيني، أو إذا أفضت اعتبارات الاقتصاد والداخل السياسي الياباني إلى إعادة تقديم أولويات الاستقرار الداخلي والتنمية على متطلبات التوسع الأمني[٤٣].

غير أن المقارنة بين هذه السيناريوهات تكشف أن مستقبل الدور الياباني في أمن الباسفيك سيتحدد، بدرجة كبيرة، وفق طبيعة التوازن بين منطق الضرورة الأمنية ومنطق القيود البنيوية. فكلما تصاعدت التهديدات الإقليمية وتزايد الإحساس الياباني بأن أمنها مرتبط مباشرة بأمن الإندو–باسيفيك، اقتربت طوكيو من سيناريو الردع النشط المتصاعد أو على الأقل من التوسع المنضبط واسع النطاق. أما إذا نجحت القيود الداخلية والتوازنات الإقليمية في فرملة هذا

الاندفاع، فإن اليابان ستظل تتحرك ضمن نموذج دفاعي موسع، لكنه لا يرقى إلى التحول الكامل نحو دور عسكري إقليمي مكتمل(٤٤).

وفي تقديرنا، فإن السيناريو الأرجح هو بقاء اليابان في إطار التوسع المنضبط المائل إلى الردع النشط، أي أنها ستواصل تطوير دورها الأمني والعسكري بوتيرة متصاعدة، لكن ضمن حسابات دقيقة تتجنب الصدمة الداخلية والاستفزاز الإقليمي المفرط.

فهذا المسار ينسجم مع طبيعة السلوك الياباني منذ سنوات، حيث لا تظهر طوكيو رغبة في العودة إلى نماذج القوة العسكرية التقليدية بمعناها التاريخي، لكنها في الوقت نفسه لا تقبل البقاء في موقع الدولة المقيدة أمنيًا داخل إقليم يشهد تبدلات سريعة وعميقة(٤٥).

ومن ثم، فإن مستقبل الدور الياباني في أمن الباسفيك لا يتجه، على الأرجح، إلى القطيعة الكاملة مع فلسفة الدفاع، ولا إلى الجمود عند حدودها القديمة، بل إلى صيغة وسطى متحركة قوامها: دفاع موسع، وردع نشط، وتحالفات أكثر فاعلية، وحضور أمني أكبر في إدارة توازنات الإقليم. وهذه الصيغة، وإن بدت متدرجة ومقيدة في ظاهرها، تحمل في جوهرها دلالة واضحة على أن اليابان تسير نحو إعادة تموضع استراتيجي عميق سيجعلها أحد الفاعلين الرئيسين في تشكيل أمن الباسفيك خلال المرحلة المقبلة(٤٦).

ويُتوقع أن ينتقل الدور الياباني في أمن المحيط الهادئ من "التبعية الدفاعية" إلى "القيادة العملياتية المشتركة" بحلول عام ٢٠٣٠، مدفوعاً بتبني استراتيجية "الدرع الجنوبي" (Southern Shield). ويقوم هذا على تحول اليابان إلى مركز ثقل لوجستي وتقني يربط بين حلفاء واشنطن التقليديين والقوى الصاعدة في "الجنوب العالمي"(٤٧).

يستنتج من طروحات هذا المبحث أن الدور الياباني في فضاء الباسفيك يمر بمرحلة "مخاض استراتيجي" تتجاوز مجرد التعديلات الإجرائية لتصل إلى إعادة تموضع بنيوي شامل. فالمستقبل المنظور لليابان لم يعد محكوماً بخيار الانكفاء القديم، بل بات معلقاً بين مقتضيات الضرورة الأمنية لردع القوى الصاعدة وبين القيود التاريخية والدستورية الراسخة.

إن تحليل السيناريوهات المستقبلية يرجح كفة "التوسع المنضبط المائل للردع النشط"؛ حيث ستواصل طوكيو تعزيز قدراتها الهجومية وتعميق شراكاتها تحت مظلة "الإندو–باسيفيك"، دون القطيعة الكاملة مع إرثها السلمي. وبذلك، فإن الصيغة الوسطى التي تتبناها اليابان اليوم — القائمة على "دفاع موسع" و"قيادة عملياتية مشتركة"— تؤهلها لتكون بحلول عام ٢٠٣٠ حجر الزاوية في هندسة التوازن الإقليمي، منتقلةً بذلك من موقع "التابع الدفاعي" إلى "الفاعل الاستراتيجي" الذي يساهم في صناعة أمن الباسفيك وليس فقط التأثر به.

الخاتمة:

انتهى البحث إلى أن التحول في العقيدة العسكرية اليابانية لم يكن تحولًا شكليًا أو طارئًا، بل جاء نتيجة مسار تراكمي فرضته التحولات الإقليمية والدولية التي أعادت تعريف مصادر التهديد في شرق آسيا وآسيا–الباسفيك. فقد أظهرت الدراسة أن اليابان، التي تأسست سياستها الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية على فلسفة الدفاع المقيد، والاعتماد الواسع على المظلة الأمريكية، وإعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية، أخذت تتحرك تدريجيًا نحو تصور أوسع للأمن والدفاع، يقوم على تعزيز القدرات، وتوسيع وظائف القوة، وربط الأمن الوطني الياباني بأمن الإقليم بوصفه كلًا مترابطًا. وفي ختام بحثنا هذا توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات وهي كالتالي: –

الاستنتاجات:

١.أثبت البحث أن العقيدة العسكرية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية تأسست على محددات تاريخية ودستورية جعلت من الدفاع المقيد والحذر العسكري السمة الأساسية للسياسة الأمنية اليابانية.

٢.تبين أن مبدأ يوشيدا مثل الإطار الفكري والسياسي الأهم في ترسيخ أولوية التنمية الاقتصادية والاعتماد على الولايات المتحدة أمنيًا، وهو ما أسهم في تأخير الانخراط الياباني المباشر في ترتيبات الأمن الإقليمي.

٣.أظهرت الدراسة أن الصعود الصيني كان العامل الأكثر تأثيرًا في دفع اليابان إلى مراجعة عقيدتها العسكرية، لكونه أعاد تشكيل موازين القوة ورفع مستوى القلق الياباني من اختلال التوازن الإقليمي.

٤.خلص البحث إلى أن التهديد الكوري الشمالي، ولا سيما في بعده النووي والصاروخي، أسهم بصورة واضحة في تعزيز النزعة اليابانية نحو توسيع أدوات الردع والاستعداد الأمني.

٥.تبين أن قضية تايوان أصبحت عنصرًا محوريًا في الإدراك الأمني الياباني، وأنها انتقلت من ملف خارجي إلى جزء من معادلة الأمن الإقليمي المرتبطة مباشرة بالمصالح اليابانية.

٦.أوضحت الدراسة أن التحالف الياباني–الأمريكي لم يعد مجرد إطار حماية تقليدي، بل تحول إلى أداة لإعادة بناء الدور الياباني نفسه داخل منظومة التوازن والردع في آسيا–الباسفيك.

٧.انتهى البحث إلى أن اليابان تتجه في المدى المنظور إلى نموذج "التوسع المنضبط المائل إلى الردع النشط"، وهو نموذج يجمع بين تطوير القدرات وتعزيز الحضور الأمني، مع الإبقاء على خطاب سياسي وقانوني يراعي القيود الداخلية والحساسيات الإقليمية.

التوصيات:

١.ضرورة متابعة التحولات في العقيدة العسكرية اليابانية من خلال ربطها دائمًا بالبيئة الإقليمية، وعدم دراستها بوصفها شأنًا داخليًا يابانيًا محضًا، لأن جوهر هذا التحول يتحدد في إطار تفاعلات آسيا–الباسفيك لا داخل اليابان وحدها.

٢.أهمية إعطاء قضية تايوان والملف الكوري الشمالي موقعًا مركزيًا في أي دراسة مستقبلية عن الأمن الياباني، لأنهما يمثلان من أبرز محددات السلوك الياباني الدفاعي والردعي في المرحلة الراهنة.

٣.ضرورة التوسع في دراسة العلاقة بين التحالف الياباني–الأمريكي والتحول في مفهوم الدفاع الذاتي، لما لذلك من أثر مباشر في فهم حدود الاستقلال الاستراتيجي الياباني ومجالاته.

٤.يوصى بالاهتمام الأكاديمي العربي الأوسع بفضاء الإندو–باسيفيك بوصفه مسرحًا جديدًا للتفاعلات الدولية، وعدم الاكتفاء بتناوله من زاوية التنافس الأمريكي–الصيني وحده، بل بربطه بأدوار القوى الإقليمية وفي مقدمتها اليابان.

٥.من المفيد في الدراسات اللاحقة إدخال الوثائق اليابانية الرسمية الحديثة المتعلقة بالأمن والدفاع ضمن التحليل، حتى يكتسب البحث بعدًا أوثق في تتبع الانتقال من الدفاع إلى الردع النشط على مستوى النص الاستراتيجي الأصلي.

الهوامش

(١) محمود جمال فتحي الشيخلي، "الدور الإقليمي لليابان: الفرص والتحديات"، قضايا سياسية، العدد ٧٨، ٢٠٢٤، ص ١٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٣) الحواس كعبوش، "سياسة اليابان الخارجية من الامبريالية الإقليمية إلى السلام الاستباقي"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٨، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ٣٣٣–٣٣٤.

(٤)علي غسان سامي، توظيف المتغيرات الإقليمية في السياسة الخارجية اليابانية تجاه التوازنات الإقليمية والدولية بعد العام ٢٠١٣م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢، ص٢٤١.

(٥) محمود جمال فتحي الشيخلي، مصدر سابق، ص ١٢٨.

(٦) الحواس كعبوش، مصدر سابق، ص ٢٢٣.

(٧) محمود جمال فتحي الشيخلي، مصدر سابق، ص ١٢٨.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٢٨–١٢٩.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٣٠–١٣١.

(١٠) باقر جواد كاظم، "البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا بين النفوذ الأمريكي والتأثير الصيني"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦١، ٢٠٢١، ص ١١–١٣.

(١١) الحواس كعبوش، مصدر سابق، ص ٣٣٣ وما بعدها.

(١٢) محمود جمال فتحي الشيخلي، مصدر سابق، ص ١٢٨–١٣١؛ الحواس كعبوش، مصدر سابق، ص ٣٣٣–٣٣٤.

(١٣) عبد المالك حطاب وإبراهيم مشعالي، "الصعود البحري الصيني وتأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا"، مجلة المعيار، مج ٣٢، ع ٦٤، ٢٠١٩، ص ٧٢٢ وما بعدها.

(١٤) ريتشارد سميث، اليابان والقوة العظمى: التكيف مع الصعود الصيني، ترجمة أحمد محمود (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٢١)، ص ١٨٨–١٩٢.

(١٥) باقر جواد كاظم، مصدر سابق، ص ١٣–١٨.

(١٦)– سيهام بوحسان وبونوار بن صايم، "تداعيات البرنامج النووي الكوري الشمالي على الأمن الإقليمي: منطقة شمال شرق آسيا أنموذجًا"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٧٠٧ وما بعدها.

(١٧) حجاجي نعيمة وبوشنافة شمسة، "الموقف الياباني والأمريكي من قضية تايوان بعد الحرب الباردة"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٢٥، ص ١١٨١ وما بعدها.

(١٨) شريفة كلاع، "تأثير قضية تايوان على العلاقات الصينية–الأمريكية"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢٣، ص ٥١٥١ وما بعدها.

(١٩) كينيث بايل، اليابان الناشئة: الصراع من أجل الهوية في عالم متحيول، ترجمة سعيد الحسن (عمان: دار الأهلية، ٢٠١٥)، ص ٣١٠.

(٢٠) إسماعيل ذياب خليل ودينا محمد جبر، "دور السياسة الأمريكية في ضبط التوازنات الإقليمية في شرق آسيا (الصين واليابان أنموذجًا)"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٠، ٣٠٤.

(٢١) محمد فايز فرحات، "الإندو–باسيفيك بوصفه مسرحًا جديدًا للسياسات الدولية وتأثيره في منطقة الخليج العربي"، مركز الإمارات للسياسات، منشور بتاريخ: ٨ يونيو ٢٠٢٠، ص ١–٢، تاريخ الزيارة:٢٠٢٦/٣/٦، وعلى الرابط: https://www.epc.ae/ar/details/featured/indo-pacific-as-a-new-theater-for-international-policies-and-its-impact-on-the-arabian-gulf-region)

(٢٢) باقر جواد كاظم، مصدر سابق، ص ١٦–١٨ وما بعدها.

(٢٣) محمود جمال فتحي الشيخلي، مصدر سابق، ص ١٢٥؛ باقر جواد كاظم، مصدر سابق، ص ١١–١٨.

(٢٤) محمود جمال فتحي الشيخلي، مصدر سابق، ص ١٢٥–١٢٦.

(٢٥) كريستوفر و. هيوز، سياسة اليابان الخارجية والأمنية، ترجمة محمد صفوان (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٢٢)، ص ١١٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٣٠–١٣١.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٢٩–١٣٠.

(٢٨) هبة جمال الدين، السياسة اليابانية تجاه منطقة المحيطين الهندي والهادئ: التحولات والتحديات (القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٣)، ص ٤٢-٤٥. انظر: Christopher W. Hughes, Japan's Foreign and Security Policy under the Abe Doctrine: New Dangers and Opportunities (London: Routledge, 2024), 88-92.

(٢٩) هبة جمال الدين، مصدر سابق، ص ١٣٠-١٣١.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٤-٣٨.

(٣١) إسماعيل ذياب خليل ودينا محمد جبر، مصدر سابق، ٣١٤.

(٣٢) محمد فايز فرحات، مصدر سابق، ص ١-٢.

(٣٣) الحواس كعبوش، مصدر سابق، ص ٣٣٣ وما بعدها.

(٣٤) محمود جمال فتحي الشيخلي، مصدر سابق، ص ٣٣٣-٣٣٤.

(٣٥) عقيدة أمنية جديدة.. لماذا تعيد اليابان بناء جيشها، الجزيرة نت، منشور بتاريخ: ٢٠٢٢/١٢/٣١، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/١٥، وعلى الرابط:
https://www.aljazeera.net/politics/2022/12/31/%D8%B7%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%88-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%AC%D9%8A%D8%B4%D9%87%D8%A7-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1

(٣٦) محمود جمال فتحي الشيخلي، مصدر سابق، ص ١٢٥، ١٢٨، ١٣٠-١٣١.

(٣٧) باقر جواد كاظم، مصدر سابق، ص ١٣-١٥.

(٣٨) محمود جمال فتحي الشيخلي، مصدر سابق، ص ١٢٥-١٣١.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٣٠-١٣١؛ إسماعيل ذياب خليل ودينا محمد جبر، مصدر سابق، ص٣١٣.

(٤٠) باقر جواد كاظم، مصدر سابق، ص ١٦-١٩ وما بعدها.

(٤١) حجاجي نعيمة وبوشنافة شمسة، مصدر سابق، ص ١١٨١ وما بعدها؛ شريفة كلاع، مصدر سابق، ص ٥١ وما بعدها.

(٤٢) الحواس كعبوش، مصدر سابق، ص ٣٣٣-٣٣٤؛ محمود جمال فتحي الشيخلي، مصدر سابق، ص ١٢٨.

(٤٣) محمود جمال فتحي الشيخلي، مصدر سابق، ص ١٢٤-١٢٥، ١٣٠-١٣١.

(٤٤) باقر جواد كاظم، مصدر سابق، ص ١٣-١٨؛ الحواس كعبوش، "سياسة اليابان الخارجية من الامبريالية الإقليمية إلى السلام الاستباقي"، ص ٣٣٣ وما بعدها.

(٤٥) محمود جمال فتحي الشيخلي، مصدر سابق، ص ١٢٥، ١٢٨، ١٣٠-١٣١؛ محمد فايز فرحات، مصدر سابق، ص ١-٢.

(٤٦) محمود جمال فتحي الشيخلي، مصدر سابق، ص ١١-١٨.

(٤٧) Yoshimasa Adachi, "Japan's Strategic Autonomy and Indispensability in an Era of Uncertainty," Strategic Outlook 2026 (Tokyo: The Japan Institute of International Affairs, 2026), 4-8.

المصادر

أولا:الكتب العربية والمترجمة:

١-جمال الدين، هبة. السياسة اليابانية تجاه منطقة المحيطين الهندي والهادئ: التحولات والتحديات. القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023.

٢-سميث، ريتشارد. اليابان والقوة العظمى: التكيف مع الصعود الصيني. ترجمة أحمد محمود. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٢١.

٣-بايل، كينيث. اليابان الناشئة: الصراع من أجل الهوية في عالم متحول. ترجمة سعيد الحسن. عمان: دار الأهلية، ٢٠١٥.

٤-هيوز، كريستوفر و. سياسة اليابان الخارجية والأمنية. ترجمة محمد صفوان. بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٢٢.

ثانيا: المجلات والدوريات

١.إسماعيل ذياب خليل، ودينا محمد جبر، "دور السياسة الأمريكية في ضبط التوازنات الإقليمية في شرق آسيا (الصين واليابان أنموذجًا)"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٠.

٢.باقر جواد كاظم، "البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا بين النفوذ الأمريكي والتأثير الصيني"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦١، ٢٠٢١.

٣.الحواس كعبوش، "سياسة اليابان الخارجية: مسارات جديدة لأهداف قديمة"، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠٢٠.

٤.الحواس كعبوش، "سياسة اليابان الخارجية من الامبريالية الإقليمية إلى السلام الاستباقي"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٨، العدد ١، ٢٠٢٠.

٥.حجاجي نعيمة، وبوشنافة شمسة، "الموقف الياباني والأمريكي من قضية تايوان بعد الحرب الباردة"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٢٥.

٦.شريفة كلاع، "تأثير قضية تايوان على العلاقات الصينية-الأمريكية"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢٣.

٧.سيهام بوحسان، وبونوار بن صايم، "تداعيات البرنامج النووي الكوري الشمالي على الأمن الإقليمي: منطقة شمال شرق آسيا أنموذجًا"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٢٢.

٨.عبد المالك حطاب، وإبراهيم مشعالي، "الصعود البحري الصيني وتأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا"، مجلة المعيار، المجلد ٣٢، العدد ٦٤، ٢٠١٩.

٩.محمود جمال فتحي الشيخلي، "الدور الإقليمي لليابان: الفرص والتحديات"، قضايا سياسية، العدد ٧٨، ٢٠٢٤.

ثالثا: الرسائل والاطاريح

١- علي غسان سامي، توظيف المتغيرات الإقليمية في السياسة الخارجية اليابانية تجاه التوازنات الإقليمية والدولية بعد العام ٢٠١٣م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢.

رابعا: الانترنت

١.محمد فايز فرحات، "الإندو-باسيفيك بوصفه مسرحًا جديدًا للسياسات الدولية وتأثيره في منطقة الخليج العربي"، مركز الإمارات للسياسات، منشور بتاريخ: ٨ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الزيارة، ٢٠٢٦/٢/٦
https://www.epc.ae/ar/details/featured/indo-pacific-as-a-new-theater-for-international-policies-and-its-impact-on-the-arabian-gulf-region

٢.عقيدة أمنية جديدة.. لماذا تعيد اليابان بناء جيشها، الجزيرة نت، منشور بتاريخ: ٢٠٢٢/١٢/٣١، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/١٥، وعلى الرابط:
https://www.aljazeera.net/politics/2022/12/31/%D8%B7%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%88-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%AC%D9%8A%D8%B4%D9%87%D8%A7-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1

خامسا:المصادر الأجنبية:

1-Hughes, Christopher W. Japan's Foreign and Security Policy under the Abe Doctrine: New Dangers and Opportunities. London: Routledge, 2024.
2- Adachi, Yoshimasa. "Japan's Strategic Autonomy and Indispensability in an Era of Uncertainty." Strategic Outlook 2026. Tokyo: The Japan Institute of International Affairs, 2026.

Sources

First: Arabic and Translated Books:

1- Gamal El-Din, Heba. Japanese Policy Towards the Indo-Pacific Region: Transformations and Challenges. Cairo: Egyptian Center for Thought and Strategic Studies, 2023.
2- Smith, Richard. Japan and the Great Power: Adapting to the Rise of China. Translated by Ahmed Mahmoud. Cairo: National Center for Translation, 2021.
3- Pyle, Kenneth. Emerging Japan: The Struggle for Identity in a Changing World. Translated by Saeed Al-Hassan. Amman: Dar Al-Ahliya, 2015.
4- Hughes, Christopher W. Japan's Foreign and Security Policy. Translated by Muhammad Safwan. Beirut: Dar Al-Madar Al-Islami, 2022.

Second: Journals and Periodicals

1. Ismail Dhiab Khalil and Dina Muhammad Jabr, "The Role of American Policy in Regulating Regional Balances in East Asia (China and Japan as Models)," Journal of Legal and Political Sciences, Volume 9, Issue 1, 2020.

2. Baqir Jawad Kadhim, "The Security Environment in Northeast Asia Between American Influence and Chinese Influence," Journal of Political Science, Issue 61, 2021.

3. Al-Hawas Kaaboush, "Japan's Foreign Policy: New Paths for Old Goals," Arab Journal of Research and Studies in Humanities and Social Sciences, Volume 12, Issue 3, 2020.

4. Al-Hawas Kaaboush, "Japan's Foreign Policy: From Regional Imperialism to Preemptive Peace," Algerian Journal of Social and Human Sciences, Volume 8, Issue 1, 2020.

5. Hajjaji Naima and Boushnafa Shamsah, "The Japanese and American Position on the Taiwan Issue After the Cold War," Journal of Legal and Political Thought, Volume 9, Issue 2, 2025.

6. Sharifa Kelaa, "The Impact of the Taiwan Issue on Sino-American Relations," Journal of Legal and Political Thought, Volume 7, Issue 1, 2023.

7. Siham Bouhassan and Bouanouar Ben Sayem, "The Repercussions of the North Korean Nuclear Program on Regional Security: Northeast Asia as a Model," Journal of Legal and Political Research, Volume 7, Issue 2, 2022.

8. Abdelmalek Hattab and Ibrahim Mashaali, "The Rise of China's Maritime Power and its Impact on Regional Security in Southeast Asia," Al-Mi'yar Journal, Volume 32, Issue 64, 2019.

9. Mahmoud Jamal Fathi Al-Sheikhli, "Japan's Regional Role: Opportunities and Challenges," Political Issues, Issue 78, 2024.

Third: Theses and Dissertations

1. Ali Ghassan Sami, "Utilizing Regional Variables in Japanese Foreign Policy towards Regional and International Balances after 2013," Unpublished Doctoral Dissertation College of Political Science, University of Baghdad, 2022.

Fourth: The Internet

1. Mohammed Fayez Farhat, "The Indo-Pacific as a New Theater for International Politics and its Impact on the Arabian Gulf Region," Emirates Policy Center, published: June 8, 2020, accessed: February 6, 2026 https://www.epc.ae/ar/details/featured/indo-pacific-as-a-new-theater-for-international-policies-and-its-impact-on-the-arabian-gulf-region

2. A New Security Doctrine… Why Japan is Rebuilding its Army, Al Jazeera Net, published: December 31, 2022, accessed: February 15, 2026, and available at: https://www.aljazeera.net/politics/2022/12/31/%D8%B7%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%88-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-

%D8%AC%D9%8A%D8%B4%D9%87%D8%A7-
%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-
%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1
Fifth: Foreign Sources:
1- Hughes, Christopher W. Japan's Foreign and Security Policy under the Abe Doctrine: New Dangers and Opportunities. London: Routledge, 2024.
2- Adachi, Yoshimasa. "Japan's Strategic Autonomy and Indispensability in an Era of Uncertainty." Strategic Outlook 2026. Tokyo: The Japan Institute of International Affairs, 2026.